# إدارة النظام السياسي للعنف في الجزائر 1988 – 2000

**أ. بوشنافة شمسة – جامعة ورقلة**
**د .آدم قبي – جامعة ورقلة**

الملخص : إن الحديث عن تجربة التحول السياسي و ما أفرزته من تطورات يقودنا إلى التطرق إلى العنف الذي لم تشهد الجزائر له مثيلا ،فما هي أشكال العنف السياسي في الجزائر و ما هي القوى التي مارست و تمارس العنف و كيف تعامل النظام مع العنف؟ و ما هو مستقبل الظاهرة ؟
**الكلمات المفتاح** : –عنف –عنف سياسي –إدارة العنف – مستقبل العنف

**المقدمة** : لقد قادت تجربة التحول نحو التعددية السياسية إلى طريق مسدود خاصة بعد إيقاف المسار الإنتخابي 1991 ، وأخذت المواجهة بين قوى الإسلام السياسي في الجزائر مرحلة حرجة تصاعدت فيها المواجهة وشهدت البلاد موجة من العنف لم تشهد لها مثيل .
وسوف نحاول من خلال هذه الورقة رصد النقاط التالية :

**أولا** : مفهوم العنف السياسي
**ثانيا** : أشكال العنف العنف السياسي في الجزائر
**ثالثا** : القوى التي مارست وتمارس العنف
**رابعا** : إدارة النظام السياسي الجزائري مع العنف
**خامسا** : مستقبل العنف السياسي في الجزائر .

**أولا : مفهوم العنف السياسي :**

تتنوع وتتعدد التعاريف المتعلقة بمفهوم العنف السياسي ويوجد شبه اتفاق بين أغلب الدارسين لظاهرة العنف السياسي على أن العنف يصبح سياسيا عندما تكون أهدافه أو دوافعه سياسية ، وبالرغم من الإختلافات الموجودة في تحديد طبيعة الأهداف والقوى المرتبطة به فإن أغلبهم يعرفونه بأنه "استخدام القوى المادية أو التهديد باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية " .

ويعرفه عالم الاجتماع الأمريكي H.Nieburg " هو أفعال التدمير والتخريب وإلحاق الأضرار والخسائر التي توجه إلى أهداف أو ضحايا مختارة أو ظروف بيئية أو وسائل أو أدوات"[1] .

أما H. Gerham " هو سلوك يميل إلى إيقاع أذى جسدي بالأشخاص أو خسارة بأموالهم وبغض النظر عن معرفة ما إذا كان هذا السلوك يبدي طابعا جماعيا أو فرديا"[2] .

وعرفه د . بكر القباني ، بأنه " نقيض الهدوء هو كافة الأعمال التي تمثل في استعمال القوة أو القهر او القسر أو الإكراه بوجه عام ، ومثالها أعمال الهدم والإتلاف والتدمير والتخريب وكذلك أعمال الفتك والتقتيل والتعذيب وما أشبه"[3] .

أما Pier .F ( بير نيو ) " هو ضغط جسدي او معنوي ذو طابع فردي أو جماعي ينزله الإنسان بالإنسان بالقدر الذي يتحمله على انه مساس بممارسة حق أقر بأنه حق أساس ي أو بقصور للنمو الإنساني الممكن في فترة معينة "[4] .

ونجد آخر يذهب إلى القول بأن "العنف كلما لجأ شخص أو جماعة لهم قوتهم إلى وسائط ضغط بقصد إرغام الآخرين ماديا على اتخاذ مواقف لا يريدونها ، أو على القيام بأعمال ما كانوا لو لا ذلك يقومون بها "[5] .

كما يعرف العنف كتعبير عن السخط " هو فعل خارجي مدمر مدفوع بتفريغ شحنة عدوانية "[6] أي أن الذي يميز هذا العنف هو السعي إلى تحقيق نتيجة نفسية فورية بواسطة أعمال تؤدي إلى التحرر العنيف من ضغوط داخلية .

كما عرفه رشيد الدين خان بأنه " استخدام القوة المادية لإنزال الأذى بالأشخاص والممتلكات ، وانه الفعل او السلوك الذي يتميز بهذا وأنه التقاليد التي تميل إلى إحداث الضرر الجسماني أو التدخل في الحرية الشخصية"[7] .

ويعرفه تيد . هندريش ، بأنه " العنف السياسي هو اللجوء إلى القوة او مدمر ضد الأفراد ، أو الأشياء لجوء إلى القوة يحضرها القانون ، موجها لإحداث تغير في السياسة ، في نظام الحكم او في أشخاصه ، ولذلك فإنه موجه أيضا لإحداث تغيرات في وجود الأفراد في المجتمع"[8] .

وعرفه لينبورج " هو كل عمل من أعمال الخروج عن النظام او التدمير أو الإصابة، تكون آثاره ومحله واختيار أهداف وضحاياه وظروف تنفيذه ذات مدلول سياسي"[9] والمدلول السياسي يعني أن الفعل يرمي إلى تغير سلوك الآخرين في وضع من أوضاع المساومة له تأثيره على النظام الإجتماعي .

والعنف السياسي عند حسنين توفيق إبراهيم " هو السلوك الذي يقوم على استخدام القوة لإلحاق الضرر والأذى بالأشخاص والممتلكات وان الشكل السياسي له هو الذي تحركه دوافع وأهداف سياسية، كما أن العنف السياسي هو الاستخدام الفعلي للقوة والتهديد باستخدامها لتحقيق أهداف

سياسية أو أهداف اجتماعية لها دلالات وأبعاد سياسية تتخذ شكل الأسلوب الفردي أو الجماعي السري أو العلني ، المنظم أو الغير المنظم"[10].

أما تشارلز جونسون " في كتابه عن التغيير الثوري[11] فيقترب اقترابا غير مباشر من ظاهرة العنف السياسي فهو يتناولها كأحد جوانب الثورة ، ويشير في هذا الإطار إلى أي محاولة لفصل مفهوم الثورة عن القيام بعمل أو أعمال عديدة للعنف هي محاولة عقيمة، ومن ثم فإن الثورة عند جونسون هي استمرارية من السلوك العنيف . وبالرغم من ذلك يحرص جونسون على أن يؤكد أن العنف والتغيير الإجتماعي ليس مرتبطين تمام الارتباط حيث ان درجة التغيير الاجتماعي لا تزداد بالضرورة بصورة تتناسب مع درجة العنف السائد في المجتمع كما ان العنف قد يحدث في غياب التغيير الاجتماعي ، وجونسون يواجه صعوبات حقيقة حينما يمضي إلى التعريف العنف السياسي (أنه عمل يخالف سلوك الآخرين سواء بصورة مقصودة أو غير مقصودة ) .

غير أنه لا يمكن التسليم بهذا التعريف فضلا عن عموميته تترتب عليه نتائج لا يمكن التسليم بها فإذا سلمنا بذلك يعني القبول في إحدى مجتمعات العالم الثالث في حالة وقوف أحد المثقفين منددا بطغيان النظام في مكان عام عنفا إزاء المجتمع لأن سلوكه مخالف للآخرين . بينما لا يمثل الإعتداء البدني بالضرب والتعذيب على هذا المثقف في المعتقلات عنفا لأنه سلوك معتاد في هذه المعتقلات.

أما تشارلس تيلي ، فيشير في دراسته بعنوان (الثورة والعنف الجماعي ) إلى أن أي تعريف للعنف السياسي عرضة لأن يكون موضوع للمناقشة في العديد من جوانبه ، ومع ذلك يحاول أن يصل إلى التعريف به من خلال السيطرة على الأشخاص أو الأشياء أو إلحاق الدمار البدني أو الطبيعي بهم في وجه مقاومة من جانبهم .

ويذهب مصطفى التير إلى اعتبار العنف السياسي : أنه ذلك العنف الموظف لغرض وضع سياسي معين ، او الحصول على مكاسب سياسية بما في ذلك تغيير نظام حكم قائم أو قلبه [12] ، وبهذا المعنى فإن العنف السياسي يشير إلى نوعين من النشاط من حيث المصدر فهناك عنف السلطة وعنف الجماعات التي تعارض السلطة .

وبعد هذا العرض للتعاريف المختلفة يتضح لنا أنها تتفاوت فيما بينها من حيث تركيز بعضها على موضوع العنف أي طبيعة الأفعال التي يقترن بها العنف ومن حيث إعطاء الأولوية في الاهتمام بالجوانب المادية أو المعنوية للعنف ، وعلى ضوء هذه التعاريف يمكن أن نعرف العنف السياسي بأنه استخدام كافة الوسائل المتاحة وفي مقدمتها القوة او التهديد بإستخدامها لتحقيق أهداف محددة مسبقا وفق حد أدنى من الوضوح النظري من جانب القائمين على لاسلطة أو المضادين لها للتأثير في قراراتهم .

**ثانيا : أشكال العنف السياسي في الجزائر**

**I – العنف الشعبي (غير الرسمي )**

وهو العنف الذي يمارس من قبل المواطنين أو فئات منهم ضد النظام السياسي وهو ما يعرف بالعنف الشعبي أو غير الرسمي ، وغالبا ما تتمثل أهداف العنف في مثل هذه الحالات في ممارسة الضغوط والتأثيرات على النظام السياسي للإستجابة لمطالب فئوية تخص فئات بعينها أو عامة تخص المجتمع بأسره أو لإجباره على العدول عن قرارات سياسية اتخذها او يزمع اتخاذها وترى بعض القوى السياسية والاجتماعية أنها تلحق أضرار بمصالحها ، وقد يكون هدفه هو الإطاحة بالنظام السياسي برمته[13] .

هذا وتتمثل أهم أشكال العنف السياسي الشعبي في الجزائر في:

**1– أعمال الشغب :**

وهي تجمعات من المواطنين منظمة أو غير منظمة تهدف إلى إعلان الاحتجاج ضد النظام او بعض السياسات ، وذلك من خلال استخدام القوة المادية (القتل – التخريب – التدمير) ومن نماذجها أحداث أكتوبر 1988 وكذا بعض الإضرابات التي شهدتها الجامعات الجزائرية ، جامعة سطيف ، باب الزوار ، البليدة ، والتي نظم معظمها من حركة الدفاع عن الإختيار الشعبي القريبة من تنظيم جبهة الإنقاذ ، وكذا اخطر الإضرابات هو ذلك الذي شهدته جامعة عنابة في مارس 1992 عندما هاجم بعض الطلاب الملثمين عدة كليات فحطموا قاعات المحاضرات ، وأتلفوا الوثائق ، كما شهدت العديد من المدن الجزائرية .

محاولات تخريب المؤسسات الحكومية ، وأضرمت النيران في معهد زراعي في البليدة ، وبعض عربات القطار في قسنطينة وذلك في الفترة 1992 /1993 وأعمال الشغب والتخريب التي شهدتها منطقة القبائل من بداية العام الماضي .

**2– المظاهرات :**

وهي تجمع المواطنين ( قد ينتمون إلى فئة معينة كالطلبة أو العمال ) وغالبا ما تكون منظمة والمفترض فيها عدم العنف والهدف منها إعلان الاحتجاج ضد النظام برمته او ضد سياسة طبقت أو مزمع تطبيقها او ضد قرار سياسي .

ومن بين المظاهرات تلك التي اندلعت في الضواحي الجنوبية في العاصمة في نهاية جانفي 1992، كما شهد نفس الشهر تظاهر ما بين 200 و300 من أنصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالقرب من محكمة البليدة احتجاجا على استمرار حبس الشيخ عباس مدني وعلي بلحاج زعماء الاتقاذ ، كما تظاهر

الطلاب في باب الزوار احتجاجا على مراكز الاعتقال في الجنوب التي انشأها بوضياف كما شهدت العاصمة الجزائرية العديد من التظاهرات المناهضة للعنف .

**3– الاغتيالات أو محاولة الاغتيال :**

وهي عمليات القتل أو محاولة القتل التي تستهدف شخصيات تشغل مناصب سياسية ، او الشخصيات العامة ، ويمكن القول أن هذا الشكل من الأكثر وضوحا وبارزا في العنف السياسي وقد مرت هذه الإغتيالات أو محاولة الاغتيال بثلاثة مراحل أساسية :

**أ– المرحلة الأولى**

وفي هذه المرحلة كان التركيز على عناصر الأمن من رجال الشرطة ، الجيش حيث كانت الحوادث من هذا النوع تقع بشكل يكاد يكون يومي ، وبالرغم من صعوبة حصر نماذج من هذا النوع إلا انه يمكن إعطاء أمثلة تغطي فترات زمنية متفاوتة ، كاغتيال 04 من رجال الأمن في فيفري 1992 بالعاصمة ، و05 آخرين شرق العاصمة ، محاولة اغتيال خالد نزار وزير الدفاع اغتيال بوبكر بلقائد.

كما نشير أن في هذه الفترة شهدت عدة عمليات عسكرية كالهجوم على ثكنة قمار أوت 1991 ثم الهجوم على مقر الأمير إليه في مطلع 1992 ، حادثة تفجير مطار هواري بومدين 1992 [14] .

**ب– المرحلة الثانية :**

بالنسبة للمرحلة الثانية من تطور الاغتيالات فقد شملت التعدي واغتيال أو محاولة اغتيال مفكرين أدينوا بالتعاون مع السلطة كإغتيال الأستاذ الجيلالي اليابس ، طاهر جعوت ، محاولة اغتيال عمر بلبعوشات مدير صحيفة الوطن ، والهاشمي شريف زعيم الحزب الشيوعي الجزائري كما تم اغتيال أعضاء من المجلس الاستشاري الذي انشأه محمد بوضياف[15] ، أيضا رؤساء العديد من المندوبيات التنفيذية ، وابتداء من سبتمبر 1993 بدأت سلسلة عمليات الخطف والاغتيال لرعايا أجانب كان باكورتها اغتيال مهندسين فرنسيين .

**ج– المرحلة الثالثة :**

وهي المرحلة الأكثر دموية حيث جاءت عمليات إبادة جماعية التي استهدفت المواطنين سواء كانت هذه المجازر في القرى المعزولة أو القريبة من العاصمة كمجزرة بن طلحة وسيدي رايس اللتين قضى فيها 511 مدنيا[16] وكذا مجزرة بني مسوس.[17]

**4– التهديد بالقتل :**

استعملت الجماعات التي مارست العنف وسائل التهديد والهدف منها زرع الخوف والضغط على الضحايا وكانت هاته التهديدات تخص أساسا الجامعيين والمدرسيين لإجبارهم على توقيف الدروس ، بعض أعوان الضرائب على مستوى عدة ولايات ، وكذا الصحافيين ورجال الأمن وكانت هاته التهديدات تتم إما عن طريق الفاكس أو عن طريق إرسال طرد فيه كفن وزجاجة عطر صغيرة[18].

**II – العنف السياسي ( الحكومي )**

العنف السياسي قد يمارسه النظام ضد المواطنين أو ضد فئات منهم ، وهو ما يعرف بالعنف الحكومي أو الرسمي ، وهدف العنف في هذه الحالة هو ضمان استمرار النظام في السلطة من خلال تقليص دور القوى السياسية والاجتماعية المناوبة له أو القضاء عليها ويتمثل هذا العنف فيما يلي:

**1– إعلان حالة الطوارئ :**

وهي نظام قانون المفترض أن ينص عليه الدستور ، ولا يتم اللجوء إليه إلا بصفة استثنائية ومؤقتة لمواجهة ظروف استثنائية لا يمكن مواجهتها بقواعد المشروعية العادية .

وبمجرد إعلان حالة الطوارئ يفرض على الدولة نظام يتم في إطاره استخدام قواعد ، إجراءات وسائل استثنائية يطلق عليها البعض " لوائح الضرورة " حيث يتم توسيع اختصاصات السلطة التنفيذية بصورة كبيرة تشكل إخلالا بمبدأ الفصل بين السلطات كذلك هناك اتفاق في الفقه القانوني على ضرورة خضوع السلطة التنفيذية في إعلانها لحالة الطارئ ، وفي ممارستها لسلطات واختصاصات الطوارئ لرقابة القضاء وذلك من خلال التأكد من وجود الظروف الاستثنائية التي تستلزم حالة الطوارئ والتأكد من شروط إعلان وتطبيق هذه الحالة ، والتأكد من تناسب إجراءات وسلطات الطوارئ مع مقتضيات الظروف الاستثنائية وانتهاء العمل بقانون الطوارئ بمجرد زوال المسببات[19] فترة إعلان الطوارئ منذ فيفري 1992 ؟

يمكن إبداء عدة ملاحظات على حالة الطوارئ في الجزائر :

– أولها : أن استمرار حالة الطوارئ لم يكن مبررا في الكثير من الحالات ، حيث لم تكن هناك ظروف استثنائية او حالة ضرورة تشكل تهديدا للأمن والنظام العام في الدولة وتستدعي العمل بحالة الطوارئ ، وثانيها ، أنه طوال سنوات إعلان حالة الطوارئ لم تكن هناك ضمانات دستورية و واقعية كافية لتأكيدرقابة حقيقية من قبل البرلمان والسلطة القضائية للتثبيت من وجود ما يستدعي إعلان حالة الطوارئ والرقابة على السلطة التنفيذية في ممارستها لإختصاصات الطوارئ ، بل الذي حدث هو سيطرة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية حتى في الظروف العادية ، كم تم تشكيل محاكم خاصة للفصل في القضايا السياسية ، وبذلك تقلصت اختصاصات السلطة القضائية ، وثالثها : أن العمل بقانون الطوارئ بما يشكله من قيود على حقوق وحريات المواطنين يتناقض مع شعارات النظام الجزائري سواء لبناء حياة ديمقراطية صحيحة او لبناء دولة المؤسسات ، وقد لا حالة الطوارئ عنفا بالمعنى المحدد في هذه الدراسة ، لكنها بدون أدنى

شك تشكل إطار لممارسة العنف من قبل جهاز الدولة (العنف الرسمي) ، وذلك في ضوء خصوصية إعلان حالة الطوارئ ، وحدود الرقابة على سلطات الطوارئ في بلدان العالم الثالث ومنها الجزائر .

فالجزائر عاشت تجربتين للطوارئ "الحصار " الأولى كانت في يوليو 1991 إلى 29 سبتمبر من نفس العام والثانية بدأت بعد ذلك بأربعة أشهر فيفري 1992 ولا زالت سارية حتى الآن ففي التجربة الأولى كما في التجربة الثانية تأسست مشروعية المرسوم الخاص بفرض حالة الطوارئ على المادة 86 من الدستور [20] التي تنص على ما يلي " يقرر رئيس الجمهورية إذا دعت الضرورة الملحة ، حالة الطوارئ او الحصار لمدة معينة بعد اجتماع المجلس الأعلى للأمن ، واستشارته لاستتباب الأمن ولا يمكن تمديد الحالة العرضية او الحصار إلا بعد موافقة المجلس الشعبي الوطني " .

ورغم انه كان بمكن على نحو تبرير الالتجاء إلى فرض حالة الطوارئ في جويلية 1991 إسنادا إلى نص المادة المذكورة ، فإن الوضع كان بالغ الاختلاف عند إعادة فرضها عام 1992 ، فلا رئيس منتخب ولا المجلس الشعبي ولا الدستوري قائمين ، وهذا يندرج في ضوء خصوصية إعلان حالة الطوارئ وحدود الرقابة على سلطات الطوارئ في بلدان العالم الثالث ومنها الجزائر .

**2- أحكام الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية :**

وكثيرا ما تصدر أحكام الإعدام بشأن بعض القضايا السياسية ، وخاصة عندما تكون هناك حالة طوارئ حيث تشكل محاكم خاصة ، وإجراءات التقاضي أمامها لا يجوز الطعن في أحكامها وتم رصد أحكام الإعدام التي صدرت في بعض القضايا السياسية خلال فترة الدراسة ، بلغ عدد حالات الحكم بالإعدام بحق الإسلاميين سنة 1993 أكثر من 300 حالة ، وبلغت سنة 1994 1661 حكما بالإعدام من بينها 1463 حكم غيابي [21] .

**3- أحكام الشغال الشاقة بأكثر من 15 سنة المرتبطة بقضايا سياسية :**

والأشغال الشاقة هي عقوبة نص عليها القانون الجزائري ومضمون العقوبة وهو تشغيل المحكوم عليه بأشغال شاقة ، وهي تنقسم إلى أشغال شاقة مؤبدة ، تستغرق حياة المحكوم عليه ، وأشغال شاقة مؤقتة تتراوح مدتها ما بين 3 و 15 سنة وقد تزيد عن ذلك ، وتوجد صعوبة كبيرة في الحصول على الإحصائيات الرسمية في هذا المجال .

**4- الاعتقال السياسي :**

وهو سلوك يتضمن القبض على بعض المواطنين والتحفظ عليهم تنفيذا لأوامر إدارية دون صدور أحكام قضائية سابقة ضدهم ، وغالبا ما تتزايد عمليات الاعتقال أو تقصر طبقا لتقديرات السلطة التي أصدرت أوامر الاعتقال وفي كثير من الحالات لا يقدم بعض المعتقلين للمحاكمة حيث يتم الإفراج عنهم بعد فترة – قد تطول او تقصر – من التحقيقات ، وقد تمارس أجهزة الأمن بعض عمليات التعذيب ضد المعتقلين .

ونظرا لأن السلطة الحاكمة في العديد من الدول النامية ومنها الجزائر تمارس عمليات الاعتقال بشكل منتظم فإنه من الصعوبة بمكان تقدير أعداد المعتقلين خاصة وأن السلطات تتجه إلى التقليل من أعدادهم، بينما تفعل قوى المعارضة العكس[22] .

**5- استخدام قوات الأمن للقضاء على أعمال العنف الداخلي :**

اتجهت الجزائر كباقي الدول النامية إلى تدعيم قوات الأمن من حيث العدد والتسليح ، ونظرا لأن هذه القوات استخدمت لمواجهة كافة أشكال العنف السياسي الشعبي أثناء فترة الدراسة ، فالجديد يخص أحداث أكتوبر 1988 ، أين استخدم الجيش لحماية النظام بشكل رئيسي ، ونفس الشيء بعد إيقاف المسار الانتخابي 1991 ، واستخدمت وحدات الجيش الوطني الشعبي في قمع المعارضة الإسلامية .

ومن خلال النظرة الشاملة لفترة الدراسة يمكن التأكيد على عدة نقاط ،

– أن أعمال الشغب كشكل من أشكال العنف الشعبي سادت بعد 1988 بداية بأحداث أكتوبر 1988 الذي أخذ شكل مظاهرات وإضرابات وحركات احتجاج شعبية ، وقابلها النظام الحاكم بعنف مضاد .

ثم شهدت البلاد موجة من المسيرات بعد إيقاف المسار الانتخابي 1992 ، خاصة فيما يعرف بحركة الدفاع عن الاختيار الشعبي القريبة من الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، تلتها مسيرات مماثلة من حركة الدفاع الجمهورية المناهضة والمضادة للتيار الأول .

– كما نلاحظ أن هناك زيادة نسبية في أحداث العنف السياسي الشعبي والرسمي خلال فترة زمنية معينة وهي النصف الأول من التسعينات ، ويمكن تفسير الأول إلى إيقاف المسار الانتخابي ولجوء الكثير من أنصار الجبهة إلى العنف المسلح كأخر وسيلة .

أما بالنسبة للعنف الرسمي ، فيمكن تفسير الزيادة الملحوظة في حملة الاعتقالات الجزئية التي مارسها النظام الجزائري إلى حرصه على المحافظة على الشكل الديمقراطي للنظام ، إلا أن النظام الحاكم حينما شعر بالتهديد قام بعملية اعتقال واسعة وتأتي أحكام الأوامر بالإعدام في إطار المحاكم الخاصة إلى حرص النظام على الاستقرار في السلطة .

**ثالثا : القوى الممارسة للعنف السياسي :**

العنف السياسي قد يمارسه النظام من خلال أجهزة ومؤسسات القهر ، كالجيش أو الشرطة او أجهزة المخابرات ...

أو إصداره للقوانين الاستثنائية ...، ويعرف في هذه الحالة بالعنف الرسمي او الحكومي ، والهدف منه ضمان استمرار النظام ، والحفاظ على الوضع الراهن ، وتقليص حجم ودور القوى المناوئة للنظام ، وقد يمارس العنف المواطنين او جماعات معينة منهم ضد النظام وذلك للتأثير على بعض السياسات والقرارات التي تشكل ضررا بمصالح وحقوق هذه الفئات أو الحصول على مكاسب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية ، أو لتغيير النظام السياسي برمته ، وهنا يبرز معنى التغير الثوري ، ويطلق في هذه الحالة على العنف في هذه الحالة اسم "العنف غير الرسمي "[23] .

وقد يمارس العنف جناح معين داخل النخبة الحاكمة ضد الأجنحة الأخرى ، وهنا تثار العديد من القضايا المرتبطة بصراعات النخبة الحاكمة ، قد تستخدم بعض أجهزة القهر في الدولة ، كذا الضغوط الشعبية ، كإحدى أدوات الصراع السياسي بين أجنحة النخبة الحاكمة ، وكذا قد تمارس العنف السياسي بعض الجماعات والعناصر الشعبية ليس ضد النظام السياسي ، ولكن ضد قوى أخرى في المجتمع لأسباب دينية أو اقتصادية أو عرقية وقد يتدخل النظام فيصبح طرفا في هذه الصراعات، وقد يستثمرها لخلق الصراعات المتوازنة وإنهاك هذه القوى ، وتحجيم دورها .

وفي إطار رصد وتحليل القوى السياسية التي مارست وتمارس العنف السياسي في الجزائر يتعين التمييز بين أحداث العنف ذات الطابع الجماهيري التي شاركت فيها فئات شعبية عدة (كأحداث أكتوبر مثلا ) أو الاضطرابات التي ارتبطت ببعض القرارات السياسية أو الاقتصادية ، من جهة أخرى فإن هناك أحداث عنف اقتصرت ممارستها على فئات اجتماعية وتنظيمات بعينها مثل : التنظيمات الإسلامية الراديكالية ، وبعض التيارات غير الإسلامية وهي من أبرز القوى التي انخرطت في ممارسة العنف ضد الدولة وتعرض الدراسة لدور كل من هذه القوى في ممارسة العنف بشيء من التفاصيل .

**1– التنظيمات الإسلامية الراديكالية :**

ظهرت أثناء سنوات العنف عدة جماعات مسلحة تحت غطاء ديني منها الحركة الإسلامية المسلحة (MIA ) الجيش الإسلامي للإنقاذ (AIS) الحركة من أجل الدولة الإسلامية ، الجماعات الإسلامية المسلحة (GIA) ، وتعتبر هذه التنظيمات من أبرز القوى التي انخرطت في ممارسة العنف ضد الدولة وأحيانا ضد المجتمع فكيف تكونت هذه التنظيمات الراديكالية ، وكيف انخرطت في العنف؟

بدأ واضحا أن مسألة العنف وربطه بالجبهة الإسلامية للإنقاذ لها شقان عفوي ، وشق مفتعل [24] .

وكان الشق الأول نتيجة لطبيعة الخطاب العنيف حيث كان بعض الأميين يشجعون عليه ، إما نتيجة القمع الذي تعرضوا له وإما تطرفا ، ولم يكن للجبهة في أغلب الأحيان علاقات مباشرة بما يقع ، وكان فرض الالتزام على مناضليها واضح [25] والشق الثاني الذي وصل ذروته خلال تلك الفترة ، فكان مرتبط مع الجماعات التي عادت من الخارج (السعودية – أفغانستان – باكستان) وهي في كثير من الأحيان تعلن عداءها لهذا الحزب ، ولم تكن ترى فيه سوى عائقا آخر من العوائق أمام قيام الدولة الإسلامية[26] .

وبعد توفيق المسار الانتخابي في جانفي 1992 عرض العنف المسلح نقله نوعية جديدة حيث جرى تنشيط كل المجموعات التي كانت نائمة وانتشر العنف ليشمل مناطق واسعة في البلاد[27] واستطاعت الجماعة الإسلامية المسلحة تنظيم عملية استخدام السلاح والمتفجرات ونجحت الحركة الإسلامية في بناء جيوش خاصة بها تمتلك السلاح فتنافس بالتالي الدولة في عملية احتكار العنف المنظم ، وأصبح لديها القدرة والقوة اللازمتين لفرض نفسها على الساحة كسلطة فهي تستطيع أن تقدم من يخونها أو تحكم بالموت على المواطنين الذين يتعاملون مع الجيش الوطني ويرشدونه في حرية ضدها وصارت قادرة على فرض الولاء بالقوة عبر تهريب خصومها أو حتى أسرهم [28] .

ولقد حاولت حركة الإسلام المسلح التنظيم في إطار كتائب عسكرية تهدف إلى إسقاط النظام عبر شن حرب عصابات مستمرة ، ولقد حققت بعض النجاحات في بداية الأمر خاصة في الفترة الممتدة من سنة 1992 إلى غاية 1994 إلا أنها دخلت بعد ذلك في عهد تميز بالانشقاق الداخلي والتحول من محاربة الجيش إلى ارتكاب مجازر بشعة أفقدها الكثير من المصداقية وجعلتها محل اتهام وسخط من أغلب شرائح المجتمع الجزائري .

فقد تميزت المرحلة الأولى بوصولها إلى أوج قوتها مع أميرها أبو عبد الله أحمد (الشريف قواسمي ) . أما المرحلة الثانية فاتسمت بالانحدار والانحطاط ، وأطلق عليها لقب جماعة الذباحين حسب تعبير أنور هدام .

**2– التنظيمات غير الإسلامية :**

مع التأكيد على صعوبة الحصول على المعلومات على هذه التنظيمات غير انه يمكن القول ان هناك مجموعات غير إسلامية ومعروفة بعدائها للإسلاميين كانت قد تشكلت وكان هدفها تصفية الإسلاميين والانتقام منهم ، وكان للتيار اللائكي دوره المؤكد في تشكيل هذه المجموعات وتشجيعها ومن بين التنظيمات :

1– المنظمة السرية لإنقاذ الجزائر الجمهورية ( OSSAR ) : والتي نشرت بيانا في 2 أفريل 1993 تهدد فيه بالانتقام من الإسلاميين[29] .

2– تنظيم م 22 ( M22 ) : الذي يعمل على فرض مطالب مسيرة 22 مراس 1993 والمتمثلة في محاربة الأحزاب الإسلامية دون تمييز واعتبارها كل الإسلاميين إرهابيين .

3- منظمة الشباب الجزائري الحر ( OJAL ) : التي تبنت خطف استاذ الرياضيات محمد بوجلخة .

ويبدو أن مختلف المنظمات المسلحة المعادية للإسلاميين قد لاحقت ترحيبا من طرف جناح في السلطة ، ويؤيد هذا الرأي المحامي يحي عبد النور الذي يعتقد بأن رضا مالك كان قد دعا صراحة إلى نقل الارهاب إلى الطرف الآخر ، أي استخدام نفس وسائل الجماعات المسلحة وهو ما يحول الدولة إلى دولة إرهابية ، على حد تعبير – يحي عبد النور – وبطبيعة الحال رضا مالك يمثل تيار في السلطة وليس السلطة نفسها وتبقى هذه التنظيمات هامشية مقارنة بالتنظيمات الإسلامية .

**3- تنظيمات أخرى :**

وتنطلق عليها عناصر هامشية انخرطت في أحداث العنف الجماهيري مثل التظاهرات وأحداث الشغب ، وهي عناصر غير مندمجة في العملية الإنتاجية وتعيش على الهامش الاجتماعي للمجتمع ، وتعاني الفقر المدقع ، لذلك تكون مستعدة للإنخراط في أعمال العنف السياسي وأفعال انتقامية دون أي محتوى سياسي أو ديني ، ولكن نتيجة لأن الدولة أحيانا مارست مختلف أنواع العنف ضد مناطق معينة، فتتحول هذه المناطق إلى بؤرأكثر عداء للدولة [30] .

**رابعا : إدارة النظام السياسي للعنف السياسي**

كيف تعامل النظام السياسي مع ظاهرة العنف السياسي ؟ وهل كانت هناك استراتيجية متكاملة بصدد التعامل مع الظاهرة ؟ للإجابة على التساؤل لا بد من تحليل النقاط الثلاثة التالية :

أ- الرؤية الرسمية لظاهرة العنف السياسي

ب- أساليب التعامل مع الظاهرة

ج- نمط استجابة النظام السياسي من خلال العهود المختلفة [31] .

**1- الرؤية الرسمية لظاهرة العنف السياسي**

أهم عناصر التصور الرسمي للظاهرة تتمثل فيما يلي : [32]

1- أنها ظاهرة داخلية على الجزائر ومصدرة إليها من الخارج ، فالشعب الجزائر يتسم بالتدين والتسامح ونبذ العنف .

2- إن هذه الظاهرة وليدة مؤامرة خارجية تنفذها ضد الجزائر أطراف خارجية لا تريد للجزائر الاستقرار والتقدم وفي هذا الإطار يركز الخطاب الرسمي على أطراف خارجية يعينها النظام (المغرب – إيران- السودان) .

3- التهوين والتهويل من شأن الظاهرة في وقت واحد ، فالجماعات التي تمارس العنف والإرهاب عبارة عن قلة منحرفة ظلت الطريق ، وخانت الوطن ، إلا أن هذه القلة المنحرفة تشكل في الوقت نفسه تهديدا للأمن والاستقرار .

4- إن مسؤولية مواجهة العنف لا تقع على عاتق الدولة فحسب ، لكن على عاتق الدولة والمجتمع ، ومن هنا كانت الدعوة إلى التصدي إلى الجماعات وتحقيق التعاون مع الأجهزة الأمنية ، وتسليح المواطنين .

5- التأكيد على مبدأ المواجهة الحاسمة لجماعات التطرف والعنف في إطار هذه المواجهة كان التأكيد دائم على القضاء على الجماعات الإرهابية وان العمليات التي ينفذها هؤلاء تعبر عن وصولهم إلى مرحلة اليأس ...إلا ان العنف يتواصل وتأسيسا على ما سبق يمكن القول أن هناك العديد من أوجه الخلل والقصور التي تشوب التصور الرسمي لظاهرة العنف . وقد انعكس ذلك على طبيعة الأساليب التي اتبعتها الدولة للتعامل مع الظاهرة وحدود فعاليتها .

**2- أساليب التعامل مع الظاهرة على المستوى الرسمي**

إسنادا إلى التصور الرسمي السابق اعتمد النظام على عدة أساليب للتعامل مع الظاهرة ، وقبل عرض هذه الأساليب لا بد من التأكيد على ملاحظة أساسية مفادها أن خبرة تعامل الدولة مع الظاهرة خاصة في 1991 إلى نهاية 1995 كشفت عن اضطراب واضح من جهة الدولة في التعامل مع الجماعات التي تمارس العنف ، حيث لم تكن هناك استراتيجية متكاملة ، ومن هنا اتسمت ممارسات الأجهزة المختلفة بالتخبط وغياب التنسيق ، وقد جسد هذا الأمر الاضطراب في التصور الرسمي للظاهرة .

وقد اعتمد النظام على عدة أساليب في التعامل مع الظاهرة وهي : الأسلوب الأمني ، والأسلوب القانوني ، وأسلوب الحوار ، وفيما لي إيجاز عن كل من الأساليب السابقة .

**أ- الأسلوب الأمني :**

وهو الأسلوب الرئيسي الذي اعتمد عليه النظام في المواجهة ، وذلك انطلاقا من النظر إلى الظاهرة لظاهرة أمنية . وقد اتخذت المواجهة الأمنية لجماعات العنف عدة أشكال منها ، حملات الاعتقال التحفظي خاصة المشتبه فيهم بالانتماء إليها [33] .

**ب- الأسلوب القانوني :**

في إطار السعي لإضفاء نوع من المشروعية على الأسلوب الأمني اعتمد النظام على الأداة القانونية ، حيث استمر في العمل بقانون الطوارئ وترسانة القوانين التي صدرت في هذه الفترة [34] . وكانت السلطة قد اعدت مجموعة من القوانين الهادفة إلى تحجيم العنف الذي كانت تعتقد أنه سيستأصل في مدة قياسية وكانت أول هذه القوانين ذلك الذي أصدره المجلس الأعلى للدولة ، وفق مرسوم تشريعي في 30 سبتمبر 1992 والذي تممه المرسوم التشريعي الآخر الصادر في 19 أفريل 1993 والمتضمن إجراءات تقنية لإيقاف العنف وعزز ذلك قانون المحاكم الخاصة الذي صدر في نفس تاريخ

المرسوم الأول 30 سبتمبر 1992 - والذي أنشأت كما يقول – عبد السلام بلعيد – لإختصار مدة المحاكمة التي كانت تصل إلى شهر وغلق باب التجاوزات خاصة وان أولى الأشهر التي ظهر فيها العنف كانت تشهد عمليات قتل للمتهمين بهذه القضايا [35] كما شهدت صدور قانون الرحمة وبعده قانون الوئام المدني .

ج- أسلوب الحوار : لقد تم تبني هذا الأسلوب انطلاقا من قناعة بعض المسؤولين أن الأزمة سياسية ولا بد من إيجاد تسوية سياسية لها عن طريق التفاوض والحوار مع القوى السياسية المعارضة [36] ، إلا أن هذت الأسلوب سرعان ما يختفي بفعل الصراع داخل أجنحة النظام الجزائري بين أنصار الحوار ، وبين أنصار الاستئصال وانعكس ذلك على نمط إستجابة النظام السياسي للتعامل مع ظاهرة العنف السياسي وهذا ما سوف نتطرق إليه في النقطة الموالية .

## 3- نمط استجابة النظام السياسي من خلال العهود المختلفة

شهدت النخب الحاكمة في أواخر حكم الشاذلي بن جديد انقسام حاد ، مثل هذا الانقسام ثغرة كبيرة نفذت منها الجبهة الإسلامية [37] . وأضحى صراع داخل أجنحة النظام الجزائري للتعامل مع ظاهرة العنف السياسي ، متخذا شكلا جديد يتمحور حول جناحا حواري ، وآخر إستئصالي [38] ، وإنعكس ذلك على نمط إدارة النظام السياسي للعنف السياسي.

وسوف نتناول إدارة النظام السياسي العنف من خلال العهود المختلفة وهي :

1- عهد الرئيس بن جديد ، 2- عهد المجلس الأعلى للدولة ، 3- عهد عبد العزيز بوتفليقة

### أ- عهد الرئيس الشاذلي بن جديد

في هذه المرحلة خاصة خلال النصف الثاني من فترة رئاسته تمثلت بداية العنف السياسي في أحداث أكتوبر [39] ، حيث اتخذت المظاهرات الشعبية شكل اضطرابات وحركات إحتجاجية وأحداث شغب مست تقريبا كامل التراب الوطني وكانت إستجابة النظام في تلك الفترة بإقراره للتعددية الحزبية ، وقد وظفت الجبهة الإسلامية للإنقاذ هذا العنف في تدعيم دورها السياسي .

وحاول رئيس الحكومة مولود حمروش توظيف الجبهة الإسلامية لامتصاص الغضب الشعبي الذي يمكن أن تفرزه الإصلاحات الاقتصادية وعملية الانتقال إلى اقتصاد السوق [40] .

كما لجأ النظام لإضعاف الجبهة الإسلامية عن طريق إجراء الانتخابات البلدية في جوان 1990 وفازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ ( FIS ) بـ 853 بلدية مقابل 487 لجبهة التحرير الوطني ( FLN ) و 87 للتجمع للثقافة والديمقراطية (RCD ) [41] .

واعتقد النظام بأن تسيير الجبهة للمجالس المحلية سيضعفها خاصة وأن عدة صلاحيات قد نزعت من هذه المجالس بالإضافة إلى التضييق المالي عليها .

وقد اندلعت أحداث جوان 1991 بسبب رفض أغلب الأحزاب لقانون الدوائر الانتخابية الذي صادق عليه المجلس عليه المجلس الشعبي الوطني والذي يعطي لحزب جبهة التحرير الوطني حظا أوفر في الفوز بعدد كبير من مقاعد مجلس النواب ، فأعلنت الجبهة الإسلامية إضراب مفتوحا عشية الحملة الانتخابية للتشريعات [42] ، وكان رد النظام قمعي انتهى بإعلان حالة الحصار يوم 04 جوان 1991 ، وإقالة رئيس الحكومة مولود حمروش .

وقد كانت المحاولات الأولى للإدارة الفعلية مع حكومة غزالي التي خلفت مولود حمروش في ماي 1991 ، حيث كانت محاولة الإدماج ، فنجد تعيين اثنان من الأعضاء السابقين للجبهة الإسلامية ، وهما على وجه التحديد السعيد قشي في منصب وزير التشغيل والتكوين المهني ، و أحمد مراني كمستشار في ديوان رئيس الحكومة لا يعبر في جوهرة إلا على جانب واحد فقط من إستراتيجية الاختراق .

كما سمح النظام لأحمد مراني ، والهاشمي سحنوني وبشير فقيه بالظهور فير التلفزيون للهجوم على سياسية عباس مداني أثناء الأزمة التي واجهتها الجبهة الإسلامية بسبب الإضراب الساسي ، كذلك نجح النظام في إستقطاب بشير فقيه جنبا إلى جنب مع محمد كرار واللذين جمدت عضويتهما الإنقاذية في اجتماع باتنة [43] ، و أقنعهما بالمشاركة في لقاء الحكومة مع الأحزاب السياسية ، وهذه اللقاءات كانت قد توالت في ظل افلرئيس بن جديد واستمرت إلى غاية 1993 .

ولم يكن الفوز الذي حققه الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الاقتراع الأول والذي ظهر منذ البداية ، فتلك النتيجة لم تسبب للرئيس بن جديد أي انزعاج ، ولم يكن هناك أي دليل في رغبته في إلغاء الدورة الثانية للانتخابات ، وقبل يومين من الانتخابات ، أعلن عن استعداده للتعايش مع حكومة معارضة ، ولم يطمئن العسكريين إلى الثقة حديث الشاذلي بن جديد عن مقدرته على كبح جماح الإسلاميين ، بإستخدام سلطاته الدستورية والإدارية ، وقد شكك في قوة إرادته و قدرته على تقيد البرلمان ، كما تخوفوا من فراره إلى المعسكر الإسلامي للحفاظ على مركزه.

تم في الأخير الإتفاق على إقالة الشاذلي بن جديد ، وبذلك احتلت هيئة الدولة العليا الموقع الأمامي وأعلنت فيه إستحالة مواصلة العملية الإنتخابية ، حتى تتوفر الظروف الضرورية للمؤسسات لتعمل بشكل طبيعي .

ونشير أن العنف السياسي أخذ منحنى أخر بعد إلغاء المسار الانتخابي الذي حققت فيه الجبهة الإسلامية للإنقاذ فوز ساحق حيث إنتقل العنف من الاحتجاج إلى العنف المسلح ومن الضغط على النظام لتحقيق أهداف سياسية إلى محاولة لتدمير النظام والإستيلاء على السلطة .

**ب– المجلس الأعلى للدولة**

**1– برئاسة محمد بوضياف :**

بعد استقالة ( إقالته من طرف الجيش ) الشاذلي بن جديد في جانفي 1992 [44] ، تم تكوين المجلس الأعلى للدولة والذي ضم أربع شخصيات بارزة ( خالد نزار وزير الدفاع – على كافي – على هارون – تجاني هدام ) وأسندت رئاسته لمحمد بوضياف ، وقد لجأ هذا الأخير إلى ممارسة مزيد من الضغوط على جبهة الإنقاذ في محاولة لتقيد فأعليتها وتحجيم دورها ، فمنذ توليه السلطة كان حاسما موقفه المتشدد تجاه الجبهة الإسلامية ، فألغى نتائج الانتخابات التشريعية ، ورأى عدم دستورية جبهة الإنقاذ نتيجة حظر الدستور لإقامة أحزاب على أساس ديني ، معربا عن رفضة لما أعتبره توظيف الدين في السياسة ، ورفضه إجراء أي حوار مع القوى السياسية تستخدم العنف من أجل الإستيلاء على السلطة وكان يقصد جبهة الإنقاذ [45] .

ومع تولي بوضياف بدأت مرحلة جديدة من مراحل المواجهة بين النظام والقوى الإسلامية وقد إتخذت مجموعة من الإجراءات تمثلت في الخطوات التالية :

– فقد تم حل جبهة الإنقاذ وهو القرار الذي إستكمل شكله القانوني في 04 مارس 1992 ، أنقذ أنصار جبهة الإنقاذ سندهم الحزبي .

– تصعيد حملة اعتقالات واسعة لقيادة الجبهة شملت عبد القادر حشاني ، زعيم المكتب الوطني المؤقت – رباح كبير – محمد السعيد ونتج عن ذلك : عودة الإسلاميين إلى العمل السري والإعتقاد بشرعية إستخدام العنف في مواجهة السلطة السياسية التي لم تحترم إرادة الشعب ونتج عن ذلك إزدياد حدة العنف المسلح والاعتداء على رموز النظام ، وتفجير بعض المنشآت والمباني الحكومية .

– إنشاء المراكز الأمنية في الجنوب ، والتي تزامنت مع إقرار حالة الطوارئ فيفري 1992 ووصل عدد المعتقلين إلى 7000 معتقل حسب الإحصائيات الرسمية و 30000 حسب إحصائيات جبهة الإنقاذ [46] .

كما أعلن سيد أحمد غزالي عن سلسة إجراءات حضر فيها جميع النشاطات السياسية بما فيها الخطب ذات الصبغة السياسية في المساجد ، وصدرت مراسيم تمنع المصلين من الانتشار في الشوارع المحيطة بالمساجد ، أعلنت السلطات في 09 فيفري 1992 حالة الكوارئ ، كما تم الحكم بالإعدام على 14 من الإسلاميين الذي أشتبه في تورطهم في الهجوم على ثكنة قمار الحدودية [47] .

وعلى الصعيد العسكري لقي ما قام به النظام من صراع ضد العنف نجاحا أوليا ، وقد برهن قمع الجبهة الإسلامية للإنقاذ والاعتقالات الجماعية التي جرت في الفترة الأولى من عام 1992 ، عن فعالية كبيرة ، ذلك أن معظم الشخصيات القيادية للحركة الإسلامية قد اعتقلت ، ولم يرافق ذلك مقاومة شعبية منسقة مناوئة للنظام .

كما برهنت الانتصارات المهمة التي أحرزتها القوى الأمنية على أنها لا تستطيع القضاء نهائيا على نشاط المجموعات المسلحة التي إستمرت في النمو والانتشار ، على الرغم من النكسات التي حلت بها في صيف 1992 .

كما سعى النظام لتعميم اختراقه للجبهة في محاولة لجعل بعض القوى الإسلامية تقوم مقام الإنقاذ وجذب بعض عناصرها ، من هذه القوى ، حركة النهضة الإسلامية ، وحركة المجتمع الإسلامي (حماس).

إلى جانب ذلك قاد الرئيس بوضياف حملة واسعة ضد الفساد وجعلها من أولوياته ، وقد أعلن أن تحت يده أكثر من 04 آلاف ملف للفساد [48] سيتم فتحها لإعادة مصداقية السلطة في أعين الشعب [49] وأكثر من ذلك فقد أقدم على إيداع الجنرال مصطفى بلوصيف الأمين العام لوزارة الدفاع الوطني في عهد الشاذلي بالسجن العسكري بتهمة الفساد .

ويعتقد الكثير من المتتبعين لشؤون الجزائرية أن ذلك عجل بإقصائه مكن السلطة في أبشع صور العنف السياسي ، هو الاغتيال على المباشر [50] .

وبصفة عامة يمكن القول أن الجزائر لم تشهد قط بلغ هذا العنف أو إنتهاك صريحا لحقوق الإنسان كما حدث أثناء فترة حكم بوضياف .

**2– عهد علي كافي :**

وصل على كافي إلى سدة الحكم في إطار عملية الصراع على السلطة ، واستمرارية العنف وعدم الاستقرار السياسي تجسد [51] في الإطاحة بأربع حكومات خلال أربع سنوات .

وقد خضع إختيار كافي لمجموعة من الاعتبارات أرزها :

– حرص السلطة على الإحتماء بالشرعية التاريخية الثورية ، الذي يعد كافي رمزا من رموزها .

– تأكيد الإستمرار في الخط الذي سلوكه بوضياف في تعامله مع الجبهات الثلاث : التحرير ، الإنقاذ القوى الاشتراكية .

– إبعاد الجيش عن المعارك والصراعات الحزبية بشكل يضمن للمؤسسة العسكرية إستمرارية سيطرتها على مقاليد السلطة .

وقد لجأ كافي إلى تنويع أساليبه في مواجهة مختلف القوى السياسية من خلال التدرج في أسلوب المصالحة والمراوغة أو المناورة ، إلى خيار العنف والمواجهة ، إلى جانب الحرص على تدعيم هيكل النظام ذاته ، فأعلن النظام عن استعداده لفتح

الحوار مع القوى السياسية للوصول إلى مخرج للأزمة ، غير أن موقف الإنقاذ المتشدد أفشل الموقف حيث إشترط قادة الجبهة أن يقر الحاكمين بخطئهم وأن يطلقوا سراح كافة المعتقلين وإلغاء كافة القرارات والإجراءات التي إتخذت ضد الجبهة بما في ذلك استئناف سير العملية الإنتخابية ، وقد قام النظام بمحاولة أخرى لفتح الحوار غير أن الجبهة واصلت التصعيد الأمني ، وكانت حادثة تفجير المطار 1992 أول مظهر للعنف السياسي بذلك الحجم .

ولم تؤد محاولة السلطة إلى التهدئة إلى نتيجة فعالة حيث أصدرت مرسوما يحارب الإرهاب و التخريب مع إتاحة مهلة شهرين للتوبة والغفران ، غير أن ذلك لم يؤد إلى تحسن الوضع مما جعل النظام يتخذ مجموعة من الإجراءات من بينها حظر التجول في العاصمة ، والمدن المحاورة جنوبا وشرقا وغربا وكان ذلك في مطلع ديسمبر 1992 وكذا إنشاء المحاكم الخاصة .

واستمر الوضع على حالة بينما استمر المجلس الأعلى للدولة في إصداره لقوانين لمكافحة الإرهاب وإيقاف العنف وجولات الحوار التي بدأت من 21 سبتمبر 1992 التي لم تكن ضده الجولة الحوارية والتي تلتها ذات فائدة لأن السلطة كانت تدعو كل الأحزاب باستثناء الطرف الأساسي الذي هو الجبهة الإسلامية للإنقاذ .

إلا انه مع تعيين رضا مالك رئيس للحكومة خلفا لبلعيد عبد السلام ، اشتد الخلاف داخل المجلس الأعلى للدولة بين أنصار الحل الأمني أو الإستئصالي ودعاة الحوار والحل السياسي لمعالجة العنف .

وفي هذه المرحلة عرفت الساحة الجزائرية أعنف الصور من العنف ، وطبق رضا مالك ما يعرف بسياسة نقل الخوف إلى الطرف الآخر[51] .

واستعمل النظام لمواجهة العنف بعد الاستئصال الاقصاء ، فالنظام كان يعمل بالموازاة مع محاولة الاستئصال اقصاء كل قوة سياسية تطرح بديلا للحل الامني وفي هذا الاطار يفسر البعض اغتيال قاصدي مرباح ، وحادث سجن تازولت ، لتبرير الرد العسكري 52 .

من جهة أخرى تم انشاء وحدات الحرس البلدي على مستوى عدد كبير من البلديات المعزولة في المناطق الريفية ، وينطوي تحت لواء هذه المليشيات عامة من الناس لتشجيعهم على تنظيم أنفسهم كفرق للدفاع على أنفسهم .

وخلاصة القول أن في هذه المرحلة فإنه تبين فشل القادة السياسيون في إيجاد تسوية سياسية للقضاء على العنف كما عجز النظام على استئصال العنف ولعل ذلك يعود إلى الاسباب التالية :

1- عدم قدرة الأجهزة الأمنية على السيطرة على الوضع ذلك أنها لم تتعود على هذه الحرب مما جعلها تتكبد خسائر كبيرة .

2- غياب قيادة مشتركة وموحدة للعمليات تنسق بين مختلف الأسلحة وتعمل في سرعة فائقة ، حتى يمكنها تحقيق انتصارات على ارض الميدان .

3- وجود مساندة فعلية لبعض شرائح المجتمع الجزائري للقوى الممارسة للعنف ضد النظام ورموزه .

**3- عهد الرئيس اليمين زروال :**

في عهد اليمين زروال بدأت مرحلة جديدة ومعقدة من مراحل العنف و المواجهة بين النظام السياسي و المؤسسة العسكرية من ناحية وقوى الاسلام السياسي من ناحية أخرى .

وتم انشاء لجنة الحوار الوطني عشية نهاية المرحلة الانتقالية للمجلس الأعلى للدولة في بداية عام 1994 وترأس هذه اللجنة (يوسف الخطيب – الجنرال الصنهاجي – الجنرال محمد تواتي – الجنرال الطيب دراجي – قاسم كبير – عبد القادر بن صالح ) .

وتجسدت بوادر الحوار و المصالحة ، باطلاق سراح اثنين من قادة FIS وهما علي جدي ، وعبد القادر بوخمخم ، كما حاول إقناع قيادة FIS بالمشاركة في ندوة الوفاق الوطني التي كانت مشروطة بنبذ العنف ، إلا أن كل المحاولات باءت بالفشل خاصة بعد تبين أن علي بلحاج أصدر بيان يدعم فيه الجماعة الإسلامية المسلحة 53 .

مما جعل الرئيس زروال يعلن عن فشل الحوار الوطني ويعلن عن اجراء انتخابات رئاسية قبل نهاية 1995 .

وفي المقابل نظمت قوى المصالحة ( عقد روما ) 54 وأهم ما جاء فيه مطالبة الرئاسة بالشروع في مفاوضات غير مشروطة مع المعروضة بما في ذلك الجبهة الإسلامية للانقاذ من أجل إيجاد تسوية سياسية للأزمة ، إلا أن هذا العقد قوبل بالرفض من طرف السلطة و المجتمع المدني 55، خاصة أنه بعد أيام على عقد روما حدثت عملية إرهابية تتمثل في إنفجار سيارة مفخخة ، أمام مقر مديرية الأمن الوطني بالعاصمة أودت بحياة العديد من الابرياء ، واستغلها دعاة الاستئصال في الترويج للحل الامني .

وبعد انتخاب زروال رئيس للدولة وتعيين مقداد سيفي رئيس للحكومة خلفا لرضى مالك ، تم إغلاق المحتشدات و المراكز الأمنية واطلاق سراح شاغليها ، وشرع زروال الحوار مع الشركاء السياسيين بهدف التحضير لندوة الوفاق الوطني الثانية في 14 سبتمبر 1996 ، ونشير أن في هذه الفترة عرفت الجزائر عنف المجازرة 56 خاصة في المناطق المعزولة .

كما تميزت هذه الفترة باختفاء عشرات المواطنين الذين لا يزالون إلى اليوم ضمن المفقودين ، وهنا طرحت علامات استفهام كبيرة حول حقيقة من يقوم بالاختطاف ومن يقوم بالمجازر ، وكانت هناك تهم متبادلة بين عناصر الجيش وقوى المعارضة .

وتم التوصل إلى اتفاق الهدنة مع الجيش الاسلامي للإنقاذ في جويلية 1997 ، تبعه إطلاق سراح عباسي مداني وعبد القادر حشاني .

ونشر وقرأ بيان هذا التنظيم المسلح في نشرة التلفزيون الجزائري ولم يبق أمام الرئيس زروال إلا إعطاء الغطاء السياسي للإتفاق الذي تم بين الجيش الجزائري و الجيش الاسلامي للانقاذ 57 .

وانتهى عهده باعلانه عن انتخابات رئاسية مسبقة 58 .

ومهما يكن فإنه على ضوء مسار الأحداث المعقدة ، وحدة تصاعد موافق العنف تم امتياز زروال ليرأس المجلس الاعلى للدولة ، ولذلك فقد ورث الرئيس زروال هذه التركة من الكم الهائل من تراكمات الصراع السياسي و العسكري ، إذن فالعنف السياسي في عهد زروال ما هو الامتداد طبيعي لاسباب العنف في العهود السابقة ورغم ذلك فان عهده اتسم بمجموعة من السمات لا زمت النظام السياسي طوال فترته وأدت إلى ترسيخ العنف السياسي واستمراره من بينها 59 :

1- تورط جميع القوى السياسية الرسمية و الشعبية وبكثافة شديدة فيدوامة العنف السياسي ، الأمر الذي أدى إلى تشعب مصادر العنف السياسي ، فعند تولي زروال السلطة لم يستطع أن يغير من الوضع القائم ، بل زادت أعمال العنف مما أدى إلى أزمة مجتمعية شاملة كان من نتائجها بروز كثير من التنظيمات الفردية المسلحة ، وانخراط المجتمع في دوامة من العنف يصعب على الرئيس أو حتى المؤسسة العسكرية التحكم فيها أو تحديد العناصر الفاعلة فيها.

2- هيمنة المؤسسة العسكرية على القرار السياسي في الدولة ، وبروزها طرفا فاعلا في العنف السياسي ، وهذه السمة لا تقتصر على عهد زروال بقدر ما كانت سمة من سمات العهود السابقة وخاصة عهد محمد بوضياف .

3- نجح النظام الجزائري في تفتيته للحركة الإسلامية المسلحة ، ونجح في احداث انقسام شديد بين كل من الجيش الاسلامي للانقاذ المرتبط بالجبهة الإسلامية للانقاذ ، و الجماعة المسلحة ، كما نجح الجيش الجزائري في تشويه صورة الحركة المسلحة فلم يعد مقاتل هذه الجماعة يرمز بالبطولة في نظاله ضد النظام الحاكم بل أصبح قاطع طريق إرهابيا يغتصب النساء ويذبح الأطفال ولعل أن ذلك النجاح يعود إلى التدريب أفراد الجيش واكتسابه خبرة في حرب العصابات ، من جهة أخرى تعود هذه الانتصارات إلى وجود قيادة عسكرية موحدة للعمليات .

كما تمكن الجيش من اختراق هذه الجماعات وكسب عملاء داخل صفوفها .

**4- عهد الرئيس بوتفليقة :**

أنتخب بوتفليقة بأغلبية مطلقة وبنسبة مشاركة كبيرة في 15 أفريل 1999 وقد أعلن بوتفليقة في برنامجه الانتخابي عن أولويات ثلاثة وهي إحلال السلام – الوئام المدني – وإعادة اعتبار الجزائر : عربيا ، وافريقيا ، ودوليا .

وإن أهم ملاحظة يمكن من خلالها أن نفرق بين درجة الاختلاف في الطروحات السياسية في التعامل مع ظاهرة العنف السياسي ، ومدى قبول بفكرة عودة الجبهة الإسلامية للغنقاذ واجراء عفوا شامل عبر اجراء مصالحة وطنية واسعة النطاق ، وفي هذا الصدد رصدنا الترتيب التالي في الانتخابات الرئاسية : الابراهيمي وجاب الله على رأس الداعين لفتح صفحة مع الحزب المحظور ، تلاهما حسين آيت أحمد وحمروش مولود ثم أخيرا عبد العزيز بوتفليقة ، مقداد سيفي ويوسف الخطيب . تمثل المجموعتان الأولى و الثانية أطروحة عقد روما 60.

ونستنتج من ذلك أن الاتجاه العام متفق عليه وهو البحث عن مخرج للعنف المستمر ، أما الاختلاف فيعود إلى درجة الانفتاح و الحوار وليس المبدأ .

وقد نجح عبد العزيز بوتفليقة في الانتخابات بنسبة 73.89 % وهو ما يعتبر كافيا لأن يكون رئيسا شرعيا ، إلا أن هذه الانتخابات تحولت من تعددية إلى مجرد استفاء على الرئيس بوتفليقة بعد انسحاب المرشحين الآخرين .

واستطاع بوتفليقة في بداية عهده ( ثلاثة أشهر تقريبا ) أن يجمع حوله كل العائلة الوطنية المحافظة والإسلامية ، العائلة الديمقراطية المشكلة من الرموز السابقة لأطروحة الاستئصال والذين كانوا يرفضون الحوار والمصالحة ويجبذون معالجة العنف معالجة سياسية .

استطاع بوتفليقة أن يجسد مبدأ المصالحة بإصداره قانون الوئام المدني [61] كإطار شرعي لمعالجة العنف وعفوه إرادتها وبذلك استطاعت حل جزء كبير من العناصر المسلحة وعودة أكثر من 1000 آلاف قتيل [62] .

إلا أن أنصار الاستئصال ورفض الوئام عادوا من جديد بعد اغتيال عبد القادر حشاني العضو القيادي في الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، وهو سعى إلى إفشال كل ما سعى من شأنه أن يضفي مصالحة وطنية دائمة ، ويعتقد الكثير من المراقبين ؛ أن اغتيال حشاني الهدف منه خلط الأوراق ، ذلك أنه كان يدعوا إلى ضرورة إشراك الجناح السياسي في الهدنة [63] .

ونشير هنا أن أعمال العنف قلت ثم تصاعدت بشكل ملفت للإنتباه مع مطلع عام 2000 ، شهدت هذه الفترة صدور كتب عديدة تتهم المؤسسة العسكرية بممارستها للعديد من المجازر ، من جهة أخرى شهدت زيادة العديد من المنظمات الدولية الغير حكومية للتحقيق في هذه المجازر ، و فسر العديد من الملاحظين هذا الأمر في الصراع الدائر بين الرئيس بوتفليقة والمؤسسة العسكرية ، وسعى بوتفليقة في ضرورة إستقلالية قراراته ، وإبعاد المؤسسة لعسكرية عن الحياة السياسية .

كما شهدت هذه المرحلة اندلاع أحداث شغب في منطقة القبائل ، وإقليم القبائل تقليديا موطن للتذمر ، ويبدو أ، أحداث العنف فيما لم تكن عفوية وأن الصراعات والنزاعات بين مختلف الزمر والعصب السلوطية كثيرا ما تعمد لتظهر فيها بعد أكثر عنفا ، خاصة وقد برز أن موازين القوى بدأت تختل بين الاستئصاليين وأنصار المصالحة مما يجعلها تدخل في خط المواجهة مع الرئيس بوتفليقة ، وهذا ما يجعله يصرح بعد إندلاع الأحداث من تمنراست لن أستقيل .

من جهة أخرى تعامل النظام السياسي هذه المرة مع أحداث الشغب ببرودة واستطاع أن يحيد القوى السياسية ويتفاوض مع ممثلي العروش مما جعل آيت حميد زعيم الأفافاس ، يصرح أن مصطلح العروش من صنع النظام .

**الخلاصة :**

تأسيسنا على ما سبق يتضح لنا أن أشكال العنف السياسي الأكثر انتشارا في الجزائر هو العنف الشعبي وأبرزها المظاهرات ، والاغتيالات ومحاولة الاغتيال . أما العنف الرسمي يمثل في الاستمرار في العمل بقانون الطوارئ ، والاعتقالات في حين أن القوى الرئيسية التي مارست العنف هي قوى ذات ثقل كبير على الخريطة السياسية ، وكان الهدف الذي يتوجه إ'ليه العنف يتركز أساسا على النظام السياسي ورموزه وأي قوة سياسية أخرى تتحالف معه .

كما أن هناك قوى أخرى غير إسلامية مارست العنف وإنخرطت فيه وهي عناصر غير مندمجة في العملية الانتخابية وانخراطها في العنف كان في الغالب عبارة عن ردود أفعال انتقامية .

وكانت استجابة النظام السياسي خلال فترة الدراسة سلبية وتميزت بعدة سمات من أبرزها : التقليل من شأن أحداث العنف الشعبي والتأكيد على مقولة المؤامرة الخارجية ، ورغم ذلك اتخذ مجموعة من المسالك لمعالجة الظاهرة على رأسها المسلك الأمني والقانوني واختلف تطبيق ذلك من فترة لأخرى لاختلاف الرؤساء .

**آفاق ظاهرة العنف السياسي في الجزائر**

مع التسليم لا بد لكل مجتمع أن توجد به حصته من التوتر والعنف والفرق بين المجتمعات في حجم هذه الحصة وطبيعتها ولذلك فإن القضاء على العنف السياسي نهائيا في أي مجتمع أمر غير ممكن وغير وارد لأن العنف جزء من العملية السياسية دون درجة من العنف ، ولذلك فإن أبعاد الفعالية السياسية لأي نظام سياسي يتمثل في درجة القدرة على بلورة آليات وأساليب فعالة للحد من المظاهر وتقليصها إلى أدجنة حد ممكن ، وعليه يمكن تصور المشاهد التالية :

**1– استمرار ظاهرة العنف السياسي وتصاعدها**

وأساس هذا المشهد هو استمرار ظاهرة العنف السياسي وتصاعدها في الجزائر ، وهو يفترض استمرار المشكلات السياسة والاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتجاه بعضها إلى مزيد من التفاقم وأبرز هذه المشاكل أزمة العدالة التوزيعية – أزمة البطالة والمشاركة السياسية ، مشكلة الأقليات والفساد السياسي والإداري ، وتعقد علاقة الدولة مع التنظيمات الإسلامية الراديكالية ولا شك في أن استمرار عجز النظام الجزائري عن تبني سياسات فعالة للتعامل معها.

وإذا كانت الدولة قد وجهت ضربات موجعة إلى التنظيمات الإسلامية الراديكالية ، مما أدى إلى تحجيم دورها في ممارسة العنف المضاد للدولة والمجتمع ، فالأرجحة أن ذلك لا يعني بحال من الأحوال وضع نهاية لهذه الظاهرة ، حيث أن بروز تلك التنظيمات وتنامي دورها هو وثيق الارتباط بالأزمة المجتمعية التي شهدتها وتشهدها الجزائر ، وطالما استمرت عناصر هذه الأزمة كما هي فإن احتمال ظهور تنظيمات إسلامية راديكالية جديدة بمسميات جديدة سيبقى قائما بدرجة كبيرة .

كما أنه من المتصور في ظل هذا المشهد أن يتنامى دور الفئات الاجتماعية المهمشة في أحداث العنف ، وخاصة في ظل تزايد الوزن العددي لهذه الفئات وتمركزها في أحياء فقيرة و هامشية تعتبر بمثابة أحزمة فقر تحيط بالعديد من المدن الكبرى في الجزائر ، كحي باش جراح و الكاليتوس في العاصمة.

ومن المتوقع في ظل هذا المشهد حدوث صراعات على السلطة في الجزائر وذلك في إطار تعقد مشكلات الخلافة السياسية ، خاصة في ظل عدم رسوخ القواعد المؤسسية لانتقال السلطة من ناحية ، ووجود خلافات معلنة أو غير معلنة بين أجنحة النخبة الحاكمة من ناحية أخرى ، و من المتصور أن تتجه الأجنحة المتصارعة على السلطة إلى الدفع بالمؤسسات الأمنية والعسكرية في عملية الصراع مما يزيد حدة وضراوة .

**2– تراجع أعمال العنف وتزايد حالة الاستقرار السياسي :**

هذا المشهد هو عكس المشهد الأول وأساسه هو تراجع أعمال العنف سواء من حيث تكرارها أو درجة شدتها بما يعنيه ذلك من تدعيم لحالة الاستقرار السياسي الداخلي ، وتتمثل أهم شروط هذا المشهد ومعطياته في نجاح سياسات الإصلاح الاقتصادي التي ينتجها الرئيس بوتفليقة ، وخلق فرص عمل جديد ، فضلا عن تبني سياسات فعالة لتحقيق درجة أكبر من العدالة الاجتماعية وتوسيع نطاق عملية المشاركة السياسية بتطوير المؤسسات السياسية وإفساح المجال لبروز تنظيمات جديدة تعبر عن قوى المجتمع المدني يسمح للنظام الجزائري باستيعاب القوى و التيارات الساعية للمشاركة في إطار الصيغ والهياكل السياسية القائمة دون عنف أو إكراه . و ثمة جانب آخر لهذا المشهد وهو بقاء أسعار النفط عالية أو على الأقل عدم حدوث تدهور فيها ، لأن هذا من شأنه التأثير سلبا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى خلق توترات سياسية . وخلاصة القول أن الشروط والتفاعلات

المرتبطة بهذا المشهد تنطوي على مواجهة المشكلات والتحديات التي تخلق بيئة ملائمة لتنامي ظاهرة العنف السياسي .

**3- تذبذب أحداث العنف بين التراجع والتصاعد**

وجوهر هذا المشهد هو أن أحداث العنف السياسي في الجزائر سوف تظل تتراوح بين التراجع والتصاعد ، وفي إطار هذا المشهد يمكن الحديث عن عدة تطورات :

- إن ظاهرة العنف السياسي مرشحة للتراجع إذا استطاعت النخب الحاكمة مواجهة المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية أو على الأقل التخفيف من حدتها ، فضلا عن توسيع دائرة المشاركة السياسية ، وإذا فشلت سوف تكون عرضة لمزيد من أعمال العنف السياسي .

- إن استمرار ارتفاع أسعار النفط أو بقائها على حالها سيدعم النظام الحاكم في القضاء على بعض مظاهر الاحتقان الاجتماعي و التوتر السياسي إذا استغلت جيدا ، وهذا يعود إلى مدى قدرة النخب الحاكمة على تدعيم شرعية الانجاز ، وإلا تصبح العملية عكسية .

- إن النصر العسكري الذي أحرزه النظام في القضاء على التنظيمات الإسلامية الراديكالية ، التي انخرطت في ممارسة العنف ضد السلطة و المجتمع ، فالمؤكد أن ذلك لا يعني إغلاق ملف هذه التنظيمات فطالما بقيت المتغيرات التي خلقت بيئة ملائمة لتنامي تلك التنظيمات كما هي ، فالأرجح أن بعضها قد يعيد تنظيم صفوفه ويظهر لتحدي النظام الحاكم من جديد .

وفي إطار الترجيح بين المشاهد الثلاثة السابقة واستنادا إلى القراءة التحليلية للأوضاع الجزائرية الراهنة يمكن القول بأن المشهد الثالث ( تذبذب ظاهرة العنف السياسي بين التصاعد و التراجع ) هو الأكثر ترجيحا خلال المستقبل المنظور.

## الهوامش

* هذه الورقة قدمت مداخلة في الملتقى الدولي المنعقد ببسكرة ، المنعقد بتاريخ 2003

1- عبد الناصر ، حريز، الارهاب السياسي : دراسة تحليلية ، ط 1 . القاهرة : مكتبة مدبولي ، 1997 ، ص 44 .

2- حسنين ، توفيق ، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية ، ط 2 ، بيروت مركز درمات الوحدة العربية 1999 ص.42

3- برنو ، فليب ، المجتمع و العنف ، ( ترجمة إلياس زحلاوي ) . دمشق : المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر ط2 1982، ص 140 .

4- نفس المرجع ، ص 141 .

5- Ph. Braud , (ed) La violence politique dans les democraties uropenes occidonttales paris LHarmatans 1993, P28 .

6- حسنين توفيق ، مرجع سابق ، ص 42 .

7- تيد هندريش ، العنف السياسي : فلسفته – أصوله – أبعاده ، ( ترجمة : عيسى طنوس وآخرون ) ، ط1 . بيروت : دار المسيرة 1986 ، ص32 .

8- نفس المرجع ، ص 46 .

9- حسنين توفيق ابراهيم ، " ظاهرة العنف السياسي في مصر ( 1952 – 1987 ) دراسة كمية تحليلية مقارنة " في المستقبل العربي ، العدد 117 م د و ع . 1988 .

10- Johnson , G , Revolutionary Change, Little Brown Boston , 1970 , P27 .

11- سرحان بن دبي العتيبي ، " ظاهرة العنف السياسي بالجزائر : دراسة تحليلية مقارنة 76- 1998 " مجلة العلوم الاجتماعية المجلد 28 ، العدد 4 شتاء 2000 ص 8 .

12- حسنين توفيق ابراهيم ، العنف الداخلي في الدول العربية ، قضايا استراتيجية ، السنة الرابعة العدد 21 ماي 1999 . ص 39 .

13- عنصر العياشي ، سوسيولوجيا الديمقراطية و التمرد بالجزائر ، ط1 . القاهرة : مركز البحوث العربية ، دار الأمين للطباعة و النشر و التوزيع ، 1999 ص 63 .

14- يشير العديد من المراقبين ، أن اغتيال بوضياف وقاصدي مرباح لا يمكن ادراجها ضمن العنف الشعبي وانما تندرج ضمن العنف الرسمي لأنها تندرج في اطار التصفية الحسابات داخل الجهاز السلطة ، أنظر ذلك في شؤون الأوسط عدد 24 نوفمبر 1993 .

15 – نشير هنا ايضا ان هذه المجازر تبقى غامضة ذلك ان الاولى لا تبعد سوى 30كم على ثكنة البليدة و الثانية على 15 كم على مقر القاعدة الجوية بوفاريك و الثانية على 5كم على الثكنات العسكرية – أظر الملحق رقم 1 .

16- بلغت رسائل التهديد حسب احصائيات المرصد الوطني لحقوق الانسان أكثر من 2000 تهديد في السداسي الاول من سنة 1994 التقرير السنوي 1994 – 1995 .

17 – حسين توفيق ابراهيم ، ظاهرة العنف السياسي في مصر : دراسة كمية تحليلية / مقارنة ، مرجع سابق ص45 .

18- الدستور الجزائري 1989 .

19- المرصد الوطني لحقوق الانسان التقرير السنوي ، مرجع سابق .

20- وصل عدد المعتقلين في عهد المجلس الأعلى للدولة حوالي 7000 معتقل حسب الإحصائيات الرسمية و 30000 حسب إحصائيات المعارضة .

21- حسنين توفيق ، ظاهرة العنف السياسي في مصر ، مرجع سابق ، ص 922 .

22-Severine , Labat , Les Islamistes Algeriens entre les armes et les maquis , le seuil , paris 1995 p 60.

23- وقد وقعت عدة حوادث عارضة كحادثة الطفل قندوز الذي تعرض لعملية اعتقال استناق من طرف ما سماه بلحاج " بحراس الجبهة " واستمرت هذه الاعمال العارضة وباستمرار نشاط شيكات التي تدعى بجامعات الامر بالمعروف و النهي عن المفكر والتي كان مهمتها منع الممارسات غير الأخلاقية و امتدت افعالها إلى منع التظاهرات الفنية والحفلات .

24- Ibid . p61 .

25- عنصر العياشي ، سوسيولوجيا الديموقراطية و التمرد في الجزائر ، مرجع سابق ص 63 .

26- رياض صيداوي ، صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر ، ط1 ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، 2000 ، ص 144 .

27- رابح لونيسي ، الجزائر في دوامة الصراع بين عسكريين والسياسيين ، ط1 ، الجزائر : دار المعرفة 2000 ، ص 244 .

28- مايكل ويليس ، التحدي الاسلامي في الجزائر .( ترجمة : عادل خير الله ) ، ط1 . بيروت شركة المطبوعات و النشر 1999 ، ص 352 .

29- وهي عهد بن جديد ، عهد المجلس الأعلى للدولة ، عهد اليامين زروال ، عهد عبد العزيز بوتفليقة .

30- هذا التصور يمكن رصده من خلال خطب وتصريحات المسؤولين في الحكومة الجزائرية عبر مختلف الصحف الجزائرية ( الرئيسية ) يومية الوطن الناطقة بالفرنسية ، و جريدة الخبر اليومية .

31- فيفري 1992 وصل عدد المعتقلين إلى 700 معتقل حسب الإحصائيات الرسمية .

32- محمد تاملات ، الجزائر من فوق بركان ، مرجع سابق ص .126

33- لجنة الحوار الوطني 31 أكتوبر 1993 ، ندوة الوفاق الوطني الأولى و الثانية .

34- لمزيد من التفاصيل حول صراع النخب يمكن الرجوع إلى : رياض صيداوي ، صراعات النخب السياسية و العسكرية في الجزائر ، مرجع سابق ص 185 .

35- المقصود به هو استئصال العنف ، و يحضى هذا الخيار بتأييد كبير لدى مختلف الزمر المكونة للنظام وأهم رموزه محمد العماري (قائد القوات البرية ثم عينة الرئيس زروال رئيسا للأركان ) خالد نزار ، وزير الدفاع إلى غاية فترة زروال ، الجنرال توبق مدين مدير المخابرات ، بوبكر بلقائد ، سليم سعدي ، رضا مالك وبعض القوى في المجتمع المدني .

36- أما التيار الحواري : وهو الذي يدعو الى ضرورة الحوار مع القوى السياسية المعارضة ويدعو الى ضرورة اشتراك FIS و التفاوض مع قيادته لإيجاد تسوية سياسية للأزمة ، أهم رموزه الجنرال زروال قاصدي مرباح ، عبد الحميد مهري الأمين لجبهة التحرير سابقا ، علي كاف مجلس الدولة عضو مجلس الدولة ثم رئيس مجلس الدولة وقوة في المجتمع المدني .

37- هذا لا يعني أن قبل هذا التاريخ لم تكن هناك آمال عنف فقد كانت بدايتها في المظاهرات التي قادها طلبة جامعة تيزي عام 1980 ، ثم حركة تمرد بويعلي المسلحة وتم القضاء عليها سنة 1987 ، أيضا بعض الأعمال الاحتجاجية الأخرى ( قسنطينة 1986 ) وبعض الولايات الأخرى إلا أن التاريخ للعنف بأحداث أكتوبر 1988 على أساس أنها مثلت بداية تحول النظام السياسي و ما أفرزه هذا التحول فيما بعد .

38- رابح لونيسي ، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين و السياسيين ، مرجع سابق ص 231 .

39- محمد سعد أبو عامود ، الاسلاميون و العنف المسلح في الجزائر ، مجلة السياسية الدولية ، العدد 113 ، السنة 23 جويلية 1993 ص 114 .

40- نشير هنا أن أثناء الحملة الانتخابية للتشريعات اندلعت حوادث قمار وهو هجوم عسكري شنه بعض أنصار الجبهة على مقر ثكنة عسكرية بقمار ولاية الوادي . واختلفت التأويلات لهذه الحوادث ، البعض يعتقد بأن جناحا من النظام كان على علم بها وتركها ، و البعض الآخر يعتقد أن جناحا من النظام قام بها ( جريدة الحياة اللندنية جوان 1990 ) .

41- في 1991 عباس مدني تهميش المعارضين داخل الجبهة و تدعيم نفوذه بعدما أصدر مجلس شورى الجبهة قرار بعزل عباس مدني 1990 .
42- ذكر خالد نزار وزير الدفاع قبل ظهور نتيجة الانتخابات " أن الجيش مخول بحكم الدستور منع جبهة الانقاذ من تسلم الحكم لأن الدستور جعل من مهامه السهر على الوحدة الوطنية وحكم الانقاذ الوحدة الوطنية .
43- لمزيد من التفاصيل : أنظر : أحمد بشير صفار : النخبة السياسية في الجزائر ، في علي الصاوي ( محرر ) ، النخبة السياسية في العالم العربي ، مركز البحوث و الدراسات السياسية ، القاهرة 12 ، 11 نوفمبر 1995 ص 99 .
44- محمد سعد أبو عامود : الاسلاميون و العنف المسلح في الجزائر ، مرجع سابق ، ص 125 .
45- ابراهيم البيومي غانم ، الحركة الإسلامية بين المجتمع و الدولة في الجزائر ،المجلة العربية للدراسات الدولية عدد 1 شتاء ربيع 1993 ،ص 92 .
46- علي جوني ، الجزائر : الحوار المفخخ ، مجلة شؤون الأوسط عدد 24 ، 199. ص 78 .
47-Guarfi , ( Ahmed ) et chaib .( A K) .op .cit ,p59 .
48- لم تكن مافيا الفساد على حد تحليل أحد المعلقين مسؤولة وحدها على اغتيال بوضياف ، بل كانت هناك مافيا السلطة، فقد صرح غزالي عند تقديم استقالة حكومته لعلي كاف "إن بوضياف كان كثير الإزعاج لذلك شنوا عليه ...حربا حقيقية ، حربا كل لحظة وبأسفل الوسائل و أخبثها " ولم يوضح غزالي من يقصد بذلك القول . ولم يكن مبارك بومعرافي سوى مجرد منفذ على حد تعبيره ، لتفاصيل أكثر أنظر : يحي أبو زكريا : من قتل بوضياف ؟ بيروت : مؤسسة المعارف للمطبوعات ، 1993 ص 84 .
49- هدى ميتكس ، توازنات القوة في الجزائر اشكالية الصراع في اطار تعددي ، المستقبل العربي العدد 172 . السنة 1933 ص 50 .
50- عبد الحميد مهري:" الأزمة الجزائرية . الواقع و الآفاق " ، مجلة المستقبل العربي العدد 226 ، 1997 ، ص8
- هناك أطراف تعتقد أن اغتيال قاصدي مرباح ، لأنه يملك ملفات خطيرة وكاد أن يلعب دورا بارز في الحوار لإيجاد مخرج للأزمة سياسيا ، من جهة يطرح آخرون حادثة تازوات لأنها مفتعلة لتبرير الرد العسكري ، ذلك أن هناك أطراف من النظام سهلت العملية لتهويل الوضع .
- يطرح البعض بأن هذه الرسالة من صنع الجناح الاستئصالي لافشال مسعى الحوار الوطني ، أيضا القنبلة التي وضعت في مقبرة الشهداء في مستغانم أودت بحياة العديد من الأطفال الابرياء ، تبقى غامضة ، والملاحظ أن كلما ظهرت بوادر الانفراج و الحوار يتأزم الوضع الأمني .
- عقد روما نظمته الجمعية الكاثوليكية ( سان أيجيدوا ) بتاريخ 13 جانفي 1995 وقد حضر اللقاء FLN ، ورابح كبير ، وأنور هدام عن الفيس FIS المنحل ، أحمد بن بلة ، لويزة حنون ، حركة حماس ، حركة النهضة ، وجبهة القوى الاشتراكية .
51- نبيهة الاصفهاني ، الجزائر بين المواجهة المراهنة على شرعية الانتخابات الرئاسية ، مجلة السياسية الدولية العدد 131 يناير 1997 ،ص 170 .
52- من بين هذه المجازر مجزرة بن طلحة أكثر من 400 قتيلا ، مجزرة الرايس حميدو أكثر من 300 قتيل وكذا مجزرة بني مسوس ، وقرى في بلعباس .
53- وأكدت بعض المصادر أن جناح في السلطة الجزائرية قامت بتشكيل كتائب الموت وعرفت باقترافها أبشع المجازر ونسبت هذه الأعمال الى الجماعات الاسلامية المسلحة ( فهمي هويدي جريدة الشرق الأوسط عدد 7272 بتاريخ 26 أكتوبر 1998 ص 26 ) .
54- رابح لونيسي ، مرجع سابق ص 272 .
55- ترجع بعض المصادر أن أول اتصالات مع الجيش الاسلامي للانقاذ للجنرال بتشين مستشار زروال سنة 1994 ، إلا أن جناح في الجيش ( توفيق مدين ) فضل أن لا تحتكر الاتصالات من طرف الرئاسة وتوجت باتفاق الهدنة 1997 ، وقد تحول حوار قادة الجيش مع الجيش الاسلامي للانقاذ ضربة موجهة إلى حوار زروال مع الجناح السياسي واخراجه مع السلطة من بين هذه المصادر / محمد تاملات ، الجزائر من فوق بركان .
56- توفيق المدني ، " تحول المشهد السياسي الجزائري : مقترحات لتسوية بين الشرعيتين " شؤون الاوسط العدد 46 فيفري 1696 ، ص63 .
57- رياض صيداوي ، مرجع سابق ص 114 .
58- الوئام المدني شكل في 42 مادة موزعة على 07 فصول لكننا نشير ان هذا القانون لا يحتوي شق سياسي بالمجرد اتفاق تناول الجوانب الامنية و المسلكية المتبعة لحلها نهائيا .
59- جريدة الأطلس ، العدد 276 جانفي 2000 .
60- يعتقد البعض أن عبد القادر حشاني الوحيد الذي مازال حيا ويتحرك بحرية الذي يملك القدرة على إعادة بناء الجبهة الإسلامية وخاصة وأنه بدأ يدعو إلى ضرورة اشراك الجناح السياسي للجبهة في اتفاق الهدنة ( أو ما يعرف بالشق السياسي للاتفاق الذي بقي مجهولا إلى حد الآن ) كما يشير آخرون أن فكرة الهدنة هي في الواقع خدعة استئصالية ، بحيث من خلالها تم تحيد الجيش للإنقاذ وحله ، و بالتالي دفن نهائيا ملف جبهة الانقاذ وهذا ما يفسر معارضة حشاني للاطار العام للقانون وأيضا معارضة عباس مدني للإتفاق الموقع في الهدنة لأنهم لم يشاركوا فيه .